

الهجرة الداخلية ومنظومات إستبقاء الحياة بمدينة أم درمان

أستاذ مشارك - كلية العلوم الإنسانية - جامعة بحري

د.أبوبكر محمد عثمان آدم

المستخلص:

يُعالج البحث علاقة الهجرة الداخلية بالخدمات العمومية في أم درمان . إتخذ البحث من وحدة إدارية كررى شمال محلية أم درمان كمجال له لتحليل النقص والعجز في المرافق والخدمات العمومية، والتي تُسميها البحث بمنظومات إستبقاء الحياة في الوفاء بحاجة الناس مما يزيد من فرص هجرتهم داخلياً بحثاً عن غُط حياة أفضل. يهدف البحث إلى معرفة عن ما إذا كانت هذه الهجرات طوعية أم إجبارية، ويهدف إلى مناقشة تداعيات الهجرة على المنطقة الطاردة وعلى المنطقة المستقبلة وإنعكاساتها على تنمية وتطور حياة الناس ليكونوا قادرين على مجابهة حالة الفقر التي تهدد مثل هؤلاء المهاجرين. تتمثل المشكلة الرئيسة للبحث في السؤالين: إلى أي مدى أثرت الهجرة الداخلية على منظومات إستبقاء الحياة بوحدة إدارية كررى شمال؟. كيف يُمكن تحسين حياة الناس خديماً ومواجهة تداعيات الفقر في سياق الهجرة الحالية؟. أُستُخدم في البحث المنهج المسحي الميداني عبر إستبانة وُزعت على عينة بلغت 50 أسرة من مجتمع دراسي تُقدر بحوالي 500 أسرة. توصل البحث إلى أن هناك قدر لا يُستهان به من العينة تعتقد أنه، رغم أفضلية واقع منظومات إستبقاء الحياة بالمنطقة المُستقبلة « وحدة إدارية كررى شمال » مقارنةً بالمنطقة الطاردة «منطقة الأصل» إلا أن مستوى حياتهم لم يتحسن، ولم يعد بمقدورهم مواجهة الفقر وتداعياته الأمر الذي جعل بعضهم يرفض الاندماج في المنطقة المُستقبلة. كلمات مفتاحية: الهجرة، الداخلية، منظومات، إستبقاء، الحياة، أم درمان.

The Internal Migration and Remaining livelihood systems in Omdurman

Dr. Abubakar Mohamed Osman Adam

Abstract:

This research explores the relationship between internal migration and public services in Omdurman. The area of the research is north Karri administrative unit in Omdurman locality. The focus is on the insufficiency in provision of public services by institutions concerned with life necessities in relation to growing number of internal migrants. The research aims to highlight internal migration patterns, forced or voluntary,

discussing migration repercussions on both sending and receiving areas and their effects enabling people to face poverty threatening migrants lives. The main question of this research is: How internal migration affects livelihood systems in north Karri administrative unit? And how does that affect public services?. The survey approach has been applied through questionnaire distributed to a sample of fifty families out of five hundred family as research community. The research concluded that there is a favorability in receiving areas as compared to the sending area, their life didn't improve , apart from that their inability to avoid poverty repercussions leading them refuse to integrate in receiving area.

Key words: Migration, Internal, livelihood, systems, Omdurman

المقدمة:

يهتم هذا البحث بالمهاجرين داخلياً بسبب النقص في المرافق والخدمات العمومية وهرباً من تداعياته وبحثاً عن تحسين مستوى حياتهم من خلال أربع خدمات اجتماعية أساسية كمنظومات لإستبقاء الحياة وهي: التعليم، والصحة، والعمل، والسكن الملائم تتصل بمعادلة الهجرة الداخلية والنظم الخدمية المتاحة بإدارية كرري شمال محلية أم درمان إنطلاقاً من خمسة أسس هي: الكفاية، والإمكانية، والقابلية، والسياسات والجودة. يحاول هذا البحث تسليط الضوء على النقص المتنامي لهذه المرافق في مناطق الأصل ومناطق الاستقبال على السواء. يهتم أهل الولايات عادةً بما يحدث لمستوى دخلهم، وبما إذا كان بمقدور أولادهم الإلتحاق بالمدراس، وعن ما إذا كانوا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية أم لا؟، وبإمكانية سهولة الوصول إلى مصادر العمل، وتأمين قدر من المأوى حياة مُستقرة. ثمة ملاحظة لهذا البحث مفادها أن خطوات إعادة توزيع الموارد وتعبئة المزيد منها لصالح الاستقرار وتعزيز الحكم الراشد والمؤسسات ذات الشفافية وتبني سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة هي كلها خطوات ضرورية لكبح جماح الهجرة الداخلية لتجنب الضغط المتزايد على المرافق الخدمية بالمدن. ستكون المعركة ضد العجز في منظومات إستبقاء الحياة خاسرة ما لم يُزود المناطق الريفية أو مصادر الهجرة الداخلية بما يُمكنها من إقامة وإنشاء مرافق خدمية تلبي الحد الأدنى من حاجة السكان المحليين. والواقع أن الأدبيات الوطنية والإقليمية والدولية، ومنذ عقود تُشير إلى المقترحات والتحليلات الخاصة باستراتيجيات وسياسات تحاول أن تُعالج ظاهرة الهجرة الداخلية من خلال برامج عديدة لتنمية الريف السوداني لتقليل وطأة الهجرة الداخلية على الحضر، بيد أن عجز المسار السياسي والاجتماعي في السودان لم يكن يدع أي مجالاً للشك حيال عدم جدوى هذه المحاولات وباتت منظومات إستبقاء الحياة عاجزة عن تلبية حاجة، بل حقوق الناس الأساسية، خاصةً في الريف الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة الداخلية في العقود القليلة الأخيرة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في السؤالين: إلى أي مدى أثرت الهجرة الداخلية على منظومات إستبقاء الحياة بوحدة إدارية كرري شمال؟. كيف يُمكن تحسين حياة المهاجرين الداخليين ومواجهة تداعيات الفقر في سياق الهجرة الحالية؟.

أسئلة البحث:

يُحاول البحث الاجابة عن الأسئلة الأساسية التالية: ما الذي أعاق تحسن مستوى حياة المهاجرين داخلياً إلى وحدة إدارية كرري شمال؟. لمَ لم يعد بمقدور هؤلاء المهاجرين مواجهة الفقر وتداعياته؟. لماذا يرفض البعض منهم الاندماج في المنطقة المُستقبلية؟.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- مساعدة صانعي السياسات والمستهدفين والمهتمين بشؤون الهجرة والمرافق الخدمية في إتخاذ القرارات الصحيحة للحد من الظاهرة.
- مناقشة تداعيات الهجرة الداخلية على التنمية البشرية وتطور حياة المهاجرين داخلياً إلى وحدة إدارية كرري شمال وتمكينهم من مجابهة حالة الفقر التي تُهدد حياتهم.
- الإسهام في الجهود الهادفة إلى كشف حالة واقع الحياة لدى المهاجرين الداخليين في المدن لتعزيز المحاولات الرامية إلى دعمهم وحمايتهم.

أهمية البحث:

تتمثل القيمة الأساسية لهذا البحث في أنه يحول أن يشير إلى أن الهجرة الداخلية بالمنطقة وإنعكاساتها السالبة على منظومان إستبقاء الحياة لا يمكن الحد منها إلا إذا تمكن القارئون على الأمر من معالجة جذور الأحداث المسؤولة عن ذلك وفي مقدمتها النزاعات في جنوب كردفان، والعنف المُتزايد في دارفور، والبؤس الاقتصادي والظلم الاجتماعي، وما ينتج من التدهور البيئي وتغير المناخ من آثار. تأتي أهمية هذا البحث كذلك فيما سيصل إليه من نتائج عن ظاهرة الهجرة الداخلية بمدينة أم درمان عامة وإدارية كرري شمال خاصة، حيث أن التعرف على علاقة هذه الهجرة بمنظومات إستبقاء الحياة وما ينجم عن ذلك من تداعيات من القضايا المهمة التي تستحق البحث، والتي يمكن أن تساعد متخذي القرارات وصانعي السياسات في القيام بإجراء اللازم وإتخاذ القرارات السليمة على أساس العدالة في توزيع المشاريع الاستثمارية والخدمات الاجتماعية للحد من الظاهرة.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن غالبية أرباب أسر المهاجرين الداخليين من العينة لا يُمانعون من الدمج في مجتمع الإدارية عوضاً عن العودة إلى منطقة الأصل ممّا يكرس الضغط المُتزايد على المرافق الخدمية الشحيحة أصلاً.

حدود البحث:

تنقسم جمهورية السودان إدارياً إلى 18 ولاية، وتنقسم الولاية بدورها إلى محليات، وتضم المحلية بدورها وحدات إدارية أصغر حجماً تسمى الواحدة منها إدارية. أما أم درمان، فهي مدينة في السودان، وتشكل مع كل من الخرطوم، والخرطوم بحري العاصمة السودانية المثلثة. تقع على الضفة الغربية لكل من النيل الأبيض ونهر النيل، وتضم ثلاث محليات هي: أم درمان، وأم بدة، وكرري. تقع محلية كرري في الجزء الشمالي الغربي من ولاية الخرطوم، تحدها من الشمال ولاية نهر النيل، ومن الجنوب محلية أم درمان، ومن الشرق نهر النيل، ومن الغرب محلية أم بدة. تبلغ مساحة المحلية حوالي 3900 كيلومتر مربع، يسكنها 750000 نسمة. تتشكل المحلية من 11 وحدة إدارية صغيرة منها وحدة إدارية كرري شمال مجال هذه الدراسة. تقع وحدة كرري الإدارية شمال، شمال، شمال وحدة الثورة وخور شمبات الذي يفصل بينهما، وتمتد شمالاً حتى الكلية الحربية مع الحدود الجنوبية لوحدة الريف الشمالي، وشرقاً نهر النيل، وغرباً حتى حدود محلية أم بدة. تتكون الوحدة من أربع قطاعات هي القطاع الغربي، القطاع الأوسط، القطاع الشرقي، وقطاع الفتح.

إجراءات البحث:

إستندت البحث إلى الإجراءات الآتية:

المنهجية:

تم استخدام المنهج المسحي الميداني، لما لهذا المنهج من مميزات وخصائص يتوقع أن يُمكن البحث من الوصول إلى نتائج واقعية تُسهل من تحقيق أهداف البحث.

الأدوات:

إستعان البحث بعدد من الأدوات، أهمها الاستبانة التي وُزعت على المبحوثين الذي قاموا بإجراء اللازم حيالها، ومن ثم تم جمعها وترتيبها وتنظيمها وتحليلها ومعالجتها إحصائياً عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS". وكذلك من الأدوات التي أستخدمت الملاحظة بالمشاركة، وهي من الأدوات التي ترتبط بالمنهج المسحي الميداني للوصول إلى درجة أكبر من التعمق في البحث وفي الفهم، وهي المرجع الأخير للتأكد من صحة البيانات التي يحصل عليها الباحث من الوسائل الأخرى (2013).

مجتمع البحث:

تشكل مجتمع البحث من 500 أسرة هاجروا داخلياً من جهات وولايات السودان المختلفة إلى مدينة أم درمان، وتحديدًا وحدة إدارية كرري شمال لأسباب متعددة أهمها البحث عن المرافق والخدمات العمومية التي تُلبّي الحد الأدنى من حاجتهم وحقوقهم الأساسية.

العينة ووحدة البحث:

تكونت عينة البحث من 50 أسرة. أما وحدة البحث فهو رب الأسرة، بمعنى أن من قام بملاء الاستبانة هو رب الأسرة، حيث وُزعت 50 استبانة، فُقدت أحداها، وبذا تم إعتداد 49 استبانة، ولذا

بلغت حجم العينة نسبة 9,8 % من مجتمع البحث الأمر سيساعد في الحصول على نتائج أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث.

الإطار النظري:

تُعرف الهجرة بأنها: تحرك الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى، فإذا كان هذا الانتقال داخل الحدود الإدارية لمنطقة معينة يسمى حراكاً سكانياً. أما إذا كان الانتقال للأفراد والجماعات داخل حدود الدولة وبين مناطقها المختلفة تسمى بالهجرة الداخلية. الهجرة الداخلية هي حركة الأفراد بين الحدود الولائية والإقليمية لنفس القطر، وغالباً ما يتبع ذلك الإقامة في منطقة الوصول لفترة طويلة أو دائماً بغض النظر عن تحديد هدف معين من الإقامة الذي قد يكون الحصول على فرص عمل أو تحسين ظروف المعيشة (2013). الهجرة الداخلية هي: الهجرة من مكان إلى آخر ضمن حدود الدولة نفسها (2021). تُعرف الهجرة الداخلية وتُصنف بناءً على أسبابها ونتائجها (2015). والهجرة الداخلية يمكن تعريفها بأنها: التغيرات العادية التي تحدث في السكن داخل الدول (2020) إنَّ النمط السائد للهجرة الداخلية يكون دائماً من المناطق الريفية والأقل حظاً في التنمية وأقل تحضراً إلى المدن ذات الحظوظ المُميزة في النماء، حيث فرص العمل وحياتة معيشية أفضل، وفي معظم الأحوال فإن الدافع الأكبر للهجرة الداخلية هو دافع اقتصادي. إن الهجرة من الريف إلى الحضر، ومن الحضر إلى الحضر هو الاتجاه السائد في السودان، وبالتالي من العوامل الأكثر تأثيراً في توزيع السكان بين الولايات، وأن ولاية الخرطوم هي الأكثر استقطاباً وجذباً للمهاجرين من الولايات الأخرى لتركز المرافق الخدمية بها، ولوجود فرص عمل فيها أكثر من غيرها. إن ولاية الخرطوم هي الولاية الوحيدة التي تستقطب السكان من جميع الولايات، وظلت القبلة الجاذبة لمعظم المهاجرين الداخليين من السودانيين بسبب تركيز المرافق الخدمية والاجتماعية، وأسواق العمل الحضرية وبروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتمثل في الأعمال الهامشية التي تستوعب 70 % من العمالة في ولاية الخرطوم (2012). وللحجرة نوعان، داخلية وخارجية، فالخارجية هي التي تُعبر عن انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من بلدهم الأم إلى بلد آخر للعيش فيه بشكل نهائي أملاً بتغيير وضع ما. أما الهجرة الداخلية فهي انتقال السكان من الريف إلى المدن، ومن مناطق البادية إلى الريف ومن الحضر إلى الحضر بقصد الاستقرار النهائي داخل الحدود الإدارية للدولة. ومن أهم أنواع الهجرة الداخلية في السودان: الهجرة الموسمية للمشاريع الزراعية والإنتاجية والصناعية ومناطق التعدين، والهجرة إلى المدن الرئيسية، والهجرة بين الولايات، والهجرة بفعل المشكلات الأمنية والاقتصادية.

هناك العديد من الأدبيات التي حاولت سبر غوار الهجرة الداخلية الناجمة عن نقص في الخدمات الاجتماعية والمرافق الخدمية منها: دراسة جاد الرب خضر الخواص (2013)، عن: الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني: الأنماط والآثار. توصلت الدراسة إلى خلاصة أساسية مفادها: أن النقص في الخدمات وضييق المساحات الزراعية وصعوبة الظروف المعيشية وعدم توفر فرص العمل، إضافةً إلى مشكلات الزحف الصحراوي والجفاف والحروب والنزاعات تعتبر من الدواعي الرئيسة للهجرة

الداخلية. وهناك دراسة رماح بابكر محمد أحمد (2016)، عن: الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية بولاية الخرطوم - دراسة تطبيقية على منطقة صالحة هجيلجة. تساءلت الدراسة عن ماهية العلاقة بين الهجرة الداخلية والضغط على الخدمات؟. أجابت عن السؤال، بأن: الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدمات التعليمية تعتبر من أقوى أسباب الهجرة الداخلية بولاية الخرطوم. ومن الدراسات المهمة ذات الصلة، دراسة هبة عبدالقادر موسى (2000)، عن: الهجرة الداخلية وأثرها على التنمية البشرية المتوازنة بين الريف والمدينة - دراسة حالة ولاية الخرطوم 1990 - 2000. إفتترضت الدراسة: أن تزايد أعداد النازحين إلى المدن يؤدي إلى تدني الخدمات العامة ويقلل من فرص التطور والنمو الاقتصادي للريف والاخلال بالتنمية بين الريف والحضر، وأن التنمية المتوازنة بين الريف والمدن هي صمام الأمان للحفاظ على الريف وضمان عدم الهجرة منه. خلصت الدراسة إلى أن معظم النازحين يُفضلون عدم العودة إلى مناطقهم لتوفر الأمن النسبي بالولاية. تشير قليل من المصادر إلى وجود جدل حول العلاقة بين الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتكاد تُجمع نفس المصادر على أن الفقر مصدر أساسي للإقصاء الاجتماعي والتهميش (2012). يُعد الفقر عاملاً أساسياً كذلك في الهجرة الداخلية، خاصةً تلك الناتجة عن العجز في المرافق الخدمية، أو ما يُعرف بالفقر البشري الذي يُحدد مستوى رفاه الأفراد على أساس دخلهم وأبعاد حياتية أخرى مثل التعليم والصحة والحريات السياسية.

منظومات إستبقاء الحياة بوحدة إدارية كرري شمال:

تعتبر وحدة إدارية كرري أكثر الوحدات الإدارية كثافةً، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 750000 نسمة يتوزعون على مساحة تقدر بحوالي 3900 كيلومتر مربع، ووفقاً لمعيار التوزيع العام للسكان، فإن حوالي 192 نسمة للكيلومتر المربع. يُمثل سكان الإدارية حوالي 9 % من سكان ولاية الخرطوم البالغ عددهم 8,225,625 نسمة في عام 2021 حسب المركز القومي للإحصاء. لقد استقبلت ولاية الخرطوم المزيد من المهاجرين الداخلين في السنوات الأخيرة التي خلت، جدول رقم(1).

جدول رقم(1): سكان ولاية الخرطوم في الفترة ما بين 2009 - 2020م

2014	2013	2012	2011	2010	2009
6,248,292	6,083,315	5,920,854	5,761,024	5,603,899	5,449,485
2020	2019	2018	2017	2016	2015
7,286,523	7,108,128	6,931,784	6,757,569	6,585,507	6,415,722

المصدر: المركز القومي للإحصاء 2021

ومن الجدول يلاحظ أن سكان ولاية الخرطوم زادوا في 2010 بحوالي 154414 نسمة عن ما كان عليه في 2009. أما في 2020 فقد بلغت الزيادة 178395 نسمة عن ما كان عليه في 2019. لقد زاد سكان ولاية الخرطوم خلال الفترة ما بين 2009 - 2020 بما يقدر بحوالي 1,837,038 نسمة، بمعدل زيادة سنوية بلغت 167,003 نسمة. تعود هذه الزيادة إلى ثلاثة أسباب أساسية

هي: الزيادة الطبيعية لسكان الولاية، والهجرة الداخلية بغرض الاستقرار في ولاية الخرطوم من الولايات الأخرى والللاجئين من الدول الأخرى إلى ولاية الخرطوم. يبلغ عدد سكان إدارية كرري شما 750000 نسمة، تقع خدمتهم على عاتق بعض المرافق الخدمية التالية. جدول رقم (2).

جدول رقم (2) : المرافق الخدمية بوحدة إدارية كرري شمال

الرقم	المرافق	العدد	التعليق
1	رياض الأطفال	125	10 رياض حكومية و115 روضة خاصة
2	مدارس الأساس	106	67 مدرسة حكومية و39 مدرسة خاصة " بنين وبنات "
3	مدارس ثانوية	43	4 مدارس حكومية و39 مدرسة خاصة " بنين وبنات "
4	تعليم الكبار	23	مركز
5	مستشفيات	1	وتوجد بقطاع الفتح
6	مراكز صحية	33	مراكز صحية حكومية وخيرية
7	صيدليات	20	تتوزع في شتى أنحاء الإدارية
8	مصادر مياه	2	بكل من كرري العجيبة والجرافة تغذي 70 صهريج في القطاعات المختلفة
9	الاتصالات	2	مقسم سوداتل بالحارة 30 ومقسم الجرافة
10	الأسواق	12	منها أربع سوق ثابت، و8 سوق مؤقت
11	مراكز شباب	2	مركز شباب كرري ومركز سيرو بالحارة 19
12	أندية رياضية	2	بالقاعين الأوسط والشرقي
13	مساجد	127	موزعة على كافة أرجاء الإدارية
14	خلاوي	17	بمواقع مختلفة من قطاعات الإدارية
15	أقسام شرطة	2	بالإضافة إلى 10 مواقع لبسط الأمن الشامل
16	كنائس	4	تتوزع في قطاعات الإدارية
17	دور رعاية العجزة	1	بالحارة 19

المصدر: عمل الباحث بالاستعانة ببيانات سيرو الوطن الصغير، 2021

ومن الجدول يُمكن قراءة المؤشرات التالية:

روضة أطفال حكومية أو خاصة لكل 6000 نسمة، مدرسة أساس حكومية أو خاصة لكل 7,075 نسمة، مدرسة ثانوية حكومية أو خاصة لكل 17,441 نسمة، مركز تعليم كبار لكل 32,608 نسمة، مستشفى لكل 750000 نسمة، مركز صحي لكل 22,727 نسمة، صيدلية لكل 37,500 نسمة، مصدر مياه لكل 375,000 نسمة، مقسم إتصال لكل 375,000 نسمة، سوق رئيسي لكل 187,500 نسمة، وسوق فرعي لكل 93,750 نسمة، مركز شباب لكل 375,000 نسمة، نادي رياضي لكل 375,000 نسمة، مسجد لكل 5,905 نسمة، خلوة لكل 44,117 نسمة، قسم شرطة لكل 375,000 نسمة، كنيسة لكل المسيحيين بالإدارية، دار لرعاية العجزة لكل سكان الإدارية.

يلاحظ الضغط الكبير على المرافق الخدمية والتي تعاني شحاً في الامكانيات والتمويل والكوادر المؤهلة والمدربة، وسيزيد تدفق المهاجرين الداخليين على إدارية كرري شمال من معاناة السكان المقيمين والقادمين الجدد بسبب عدم قدرة هذه المرافق على تلبية الحد الأدنى من حقوق الناس الأساسية. يخدم سكان إدارية كرري شمال 12 سوق، منها أربع أسواق رئيسية و8 أسواق صغيرة. أما الأسواق الأربع الرئيسية فهي:

الأول: السوق المركزي للخضر والفاكهة بالحارة 20، وبها 94 دكان مُشيد، العاملة منها 15 دكان ذات أنشطة مختلفة.

الثاني: سوق حلايب: وبه 736 دكان مُشيد، العامل منها 151 معظمها ورش ومغالق.

الثالث: سوق خليفة: به 65 دكان مُشيد، 18 دكان إجمالي، و47 مختلفة بالإضافة إلى 26 جزارة العاملة منها خُضار ولُحوم.

الرابع: سوق صابرين: وبه 55 موقع تجاري، نشاطات متنوعة، وهو أكبر وأهم أسواق الوحدة بالإضافة إلى ثمان أسواق صغيرة الحجم تتوزع عشوائياً في جهات الإدارية المختلفة. ويقف على خدمة سكان الإدارية مجموعة من الكوادر الصحية والموظفين. الجدول رقم (3).

جدول رقم(3) الكوادر الصحية والموظفين بالإدارية

الرقم	القطاع	التعليق
1	الإدارة	7 ضابط إداري بما فيهم مدير ونائبه
2	الصحة	ضابط صحة بيئة، وضابط صحة ملاريا، و2 ملاحظ صحة، و11 مساعد ملاحظ صحة، و4 عمال صحة، و2 ملاحظ ملاريا، و5 مساعد ملاحظ ملاريا
3	محاسبين وكتبة ومتحصلي إيرادات	2 محاسب، و3 كتبة، و14 متحصل إيرادات
4	عُمال	6 عمال إدارة ، و3 غفراء

المصدر: عمل الباحث بالاستهانة ببيانات سيرو الوطن الصغير، 2021
ومن الجدول يمكننا قراءة الحقائق التالية:

ضابط صحة بيئة وضابط صحة ملاريا لكل 750000 نسمة، ملاحظ صحة لكل 375000 نسمة، مساعد ملاحظ صحة لكل 68,181 نسمة، عامل صحة لكل 187,500 نسمة، ملاحظ ملاريا لكل 375000 نسمة، مساعد ملاحظ ملاريا لكل 150,000 نسمة.

يدل الجدول على العجز الكبير في الكوادر الصحية بالإدارية، وليس الكوادر الصحية فحسب، بل هناك نقص متزايد في المؤسسات والمعينات والمستلزمات الصحية بكل أنواعها فإنعكس ذلك سلباً على صحة إنسان الإدارية الذي يكافح من أجل الحصول على الرعاية الصحية في الإدارية أو الإداريات الأخرى أو على مستوى ولاية الخرطوم. وبالرغم من النقص الواضح في منظومات إستبقاء الحياة في الإدارية وفي منطقة الصل، والأمر نفسه ربما ينطبق على كامل ولاية الخرطوم إلا أن هذا النقص لم يكن السبب الأساسي لهذه الهجرة. يأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة دواعي الهجرة الداخلية لعينة البحث، ويمثل 71 % من العينة. هاجر هؤلاء بحثاً عن فرص العمل في الإدارية.

مما لا شك فيه أن لهذه الهجرة الداخلية آثار وتداعيات على ثلاث أصعدة هي: أولاً: على المهاجر الداخلي، وتتمثل في: الابتعاد عن الأهل وديار الأجداد، و عدم الشعور بالاستقرار النفسي والاجتماعي، و ترك المبادئ والعادات والتقاليد الريفية والولائية وتحمل تبعات التكيف مع الحياة في المكان الجديد، و عدم الشعور بالانتماء والطمأنينة، والشعور بالغربة. ثانياً: على المنطقة الطاردة، وتتمثل في: فقدان الأيدي العاملة القادرة على الإنتاج بكافة أشكاله، إذ يبلغ متوسط أعمار أرباب أسر المهاجرين الداخليين لعينة البحث 49 سنة وبذلك يتدنى مستوى الإنتاج في مثل هذه المناطق. كذلك يفقد المناطق الطاردة كوادير متعلمة كان من المؤمل أن تساعد بها لديها من خبرات ومعارف علمية في تنمية وتطور المناطق الأصلية، خاصةً إذا علمنا أن 47 % من عينة البحث مستواهم التعليمي جامعي فما فوق. بالإضافة إلى إهمال خدمة الريف التي يُهاجر أهلها إلى المدن بحجة قلة من تبقى منهم. ثالثاً: على المنطقة المُستقبلة، وتتمثل في: زيادة عدد السكان في المناطق ال وما يتبعها من زيادة الضغط على منظومات إستبقاء الحياة وتداعياتها الخطيرة كالجرائم الاجتماعية على سبيل المثال، وتؤثر في القطاع الزراعي للسودان التي تعتمد على الأرياف بشكل رئيسي. وهناك أثر العادات والتقاليد التي يتميز بها أهل الريف على المدن وما ينجم عن صعوبة المواءمة بين عادات وتقاليد ريفية بأخرى حضرية، وقد يُغير هذا الأمر أولويات الدولة السودانية من الزراعة إلى الصناعة. وفقاً للبيانات الإحصائية لقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بلغ عدد المهاجرين في السودان في يونيو 2017، 736000 مهاجر، منهم مهاجرون نظاميون وغير نظاميين ولاجنون (2020)، وولاية الخرطوم هي الأكثر استقبلاً للمهاجرين الداخليين، وتتفق الدراسة في ذلك مع الأدبيات السابقة التي أشارت إلى هذا الأمر. وهي الولاية الوحيدة التي تستقطب المهاجرين الداخليين من جميع الولايات، وظلت القبلية الجاذبة للحراك السكاني مما أدى إلى الارتفاع المتواصل في السكان بالولاية بمتوسط سنوي أكثر من 167 ألف نسمة. وجاءت الهجرة الوافدة إلى ولاية الخرطوم من ولايات السودان المختلفة على النحو التالي:

جدول رقم (4) الهجرة الداخلة إلى ولاية الخرطوم من الولايات الأخرى

الرقم	الولاية	النسبة %
1	شمال كردفان	15,9
2	الجزيرة	14,9
3	جنوب كردفان	11,2
4	الشمالية	10,9
5	النيل الأبيض	9
6	نهر النيل	7
7	الولايات الأخرى	31,1

المصدر: عمل الباحث بالاستفادة من بيانات وكالة السودان للأنباء، 2021

هذه الولايات تُرسل 68,9 % من المهاجرين الوافدين إلى ولاية الخرطوم لأسباب مختلفة. أما في إدارية كرري شمال، فإن الهجرة الداخلية الوافدة مصدرها الأساسي الولايات الآتية حسب عينة البحث جدول رقم(5).

جدول رقم(5): الهجرة الداخلية الوافدة إلى إدارية كرري شمال من ولايات السودان الأخرى

الرقم	الولاية	العدد	الرقم	الولاية	العدد
1	الشمالية	12	8	غرب كردفان	3
2	جنوب دارفور	6	9	الجزيرة	2
3	جنوب كردفان	5	10	سنار	2
4	النيل الأبيض	4	11	نهر النيل	2
5	القضارف	4	12	كسلا	1
6	شمال كردفان	4	13	غرب دارفور	1
7	شمال دارفور	3	-	الجملة	49

المصدر: العمل الميداني، 2021

يلاحظ من الجدول التنوع الكبير في الولايات المُصدرة للهجرة الداخلية إلى الإدارية، وفي الوقت الذي بلغت فيه عينة البحث 49 أسرة فحسب، تبين أن هؤلاء المهاجرين الداخليين أتوا من 13 ولاية سودانية من جملة ولايات البلاد البالغ عددها 18 ولاية. تنصدر الولاية الشمالية كموطن أصل للمهاجرين الداخليين بالإدارية، فيما تأتي ولايتي كسلا وغرب دارفور في المنزلتين الأخيرتين. 71 % من هؤلاء المهاجرين الداخليين بسبب الأوضاع الاقتصادية والدافع الأساسي لهجرتهم إلى الإدارية من مناطقهم الأصلية هو التوقع بتحسين مستوى معيشتهم. 13 % منهم بسبب الصراعات والنزاعات التي نشبت في منطقة الأصل، صراعات مسلحة قلبية أو قوى عسكرية منظمة. 8 % لدواعي اجتماعية، و8 % لأغراض أخرى. وإذا ما استمرت الهجرة الداخلية بوتيرتها الراهنة قد تجد الإدارية صعوبة كبيرة في تحقيق توازن ديموغرافي بحيث لا يؤثر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

النتائج:

من خلال دراسة وتحليل واقع منظومات إستبقاء الحياة الأربع بالإدارية توصل البحث إلى

النتائج التالية:

أولاً: التعليم:

يُعد التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية، والتعليم بوصفه حقاً تمكينياً، هو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والأطفال والمُهمشين اقتصادياً واجتماعياً أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر، وأن يُحسنوا من مستوى تميزتهم البشرية. فالتعليم يجمع بين أن يكون سلعة استهلاكية وإنتاجية في الوقت نفسه، فهو مطلوب لأنه حق إنساني، ولأنه سلعة إنتاجية استثمارية، ولأنه سلعة عامة وخاصة، فأول من يفيد منه هو صاحب الشأن، ولكنه أيضاً سلعة عامة لأنه مفيد للجميع. وهناك فارق كبير بين أن يعيش الإنسان في مجتمع متعلم أو غير متعلم لكنه يتميز عن

اقتصاد السلع بأنه يكاد يكون السلعة الوحيدة التي يُمكن أن تنقلها للغير دون أن تفقدها، فمن يبيع السلعة يفقدها ويحصل على مقابل، لكن من ينقل المعرفة للآخرين لا تقل معرفته، بل في الغالب يتعلم من ذلك الأمر (2012). تُعاني إدارية كرري شمال بحلية أم درمان نقصاً، بل عجزاً حاداً في منظومات إستبقاء الحياة الأساسية، وفيما يتصل بالتعليم في الإدارية، ورغم غياب المعلومات الرسمية الموثقة ومعايير القياس الواضحة، ومع ذلك يُمكن قراءة المؤشرات التالية:

من حيث الكفاية: لم تتوفر مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية من مبان، ومعلمين مدربين مؤهلين يتقاضون مرتبات تنافسية محلية، ومطلوبات التدريس من كُتب وسبورات وطباشير وأدوات عرض ومكتبات وحواسيب وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من ضرورات العملية التعليمية. ويكفي أن نشير إلى الجدول رقم (2)، حيث روضة أطفال حكومية أو خاصة لكل 6000 نسمة، ومدرسة أساس حكومية أو خاصة لكل 7075 نسمة، ومدرسة ثانوية أو خاصة لكل 17441 نسمة، ومركز تعليم كبار لكل 32608 نسمة، وخلوة لكل 44117 نسمة، ولا وجود لمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الحكومي بالإدارية، والتي تُقدر سكانها بحوالي 750000 نسمة.

من حيث الإمكانية: وتعني سهولة وصول الكل إلى المؤسسات والبرامج التعليمية دون تمييز، وأن يكون التعليم في متناول اليد من ناحية مادية، وفي متناول الجميع من ناحية اقتصادية. ليس هناك تمييز في إمكانية الالتحاق، ولكن هناك صعوبات كبيرة تواجه الناس فيما يتعلق بالتكلفة المادية والصعوبات الاقتصادية التي تُعبر عن عجز الدولة في القيام بواجباتها الأساسية بالشكل الأكمل. وبالنسبة للكثير من المهاجرين الداخليين، فإن المؤسسات التعليمية لم تكن في المكان المناسب مثل القرب من السكن، كما التعليم الابتدائي «الأساس»، والتي طالما ظلت الحكومات تدعي على الدوام بمجانيته، ولكن الواقع يُكذب ذلك، هناك رسوم تُسدد لزوم استمرار العملية التعليمية، لقد أثقلت هذه الرسوم كاهل المواطنين المثقلين أصلاً بالأوضاع الاقتصادية المتردية والواقع المعيشي المتدني، مما صعب من إمكانية الوصول لهذه المؤسسات التعليمية والانضمام إليها فزادت نسبة التسرب المدرسي بين التلاميذ والطلاب، والأمر الذي قد يُشكك في جدوى العملية التعليمية برمتها إذا استمر الأمر كما هو عليه اليوم.

من حيث القابلية:

ويقصد بها مرونة التعليم ومدى تكيفه مع احتياجات المجتمع والمتغيرات التي تطرأ فيه، والاستجابة لمطلوبات الدارسين في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتعدد. تُمايز منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» بين التعليم الابتدائي والتعليم الأساسي ولا تعتبرهما مترادفين رغم التطابق الوثيق بينهما. إن للتعليم الابتدائي خاصيتين مميزتين هما: أنه إلزامي ومتاح للجميع مجاناً. أما مضمون التعليم الثانوي، فإنه يشمل إكمال التعليم الأساسي، وتوطيد أسس التعليم مدى الحياة، وتنمية الإنسان، وهو يهيئ الطلاب للفرص المهنية، وفرص التعليم العالي، ويجب تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة، ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم. ويعني التعميم ألا يتوقف التعليم الثانوي على طاقة طالب ما أو قدرته الظاهرة،

وكذلك أن يُوزع في جميع أنحاء الدولة بحيث يكون متاحاً للجميع على قدم المساواة، كما تعني عبارة كافة الوسائل، أنه على الدول أن تعتمد مناهج متنوعة ومبتكرة لتوفير التعليم الثانوي في مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية، كما تعني عبارة «الأخذ تدريجياً بمجانية التعليم» وجوب اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق مجانية التعليم الثانوي والعالي (2012). تشير الدلائل إلى أن التعليم في السودان عموماً يفتقر وبدرج كبيرة إلى التكيف مع احتياجات المجتمع والتغيرات التي تطرأ عليه، وكذلك الاستجابة لمطلوبات سوق العمل فيه، ويدلل على ذلك الأعداد الكبيرة حملة الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل، لأن تخصصاتهم وشهاداتهم التأهيلية ليست لها قدرة تنافسية عالية عند أرباب الأعمال مما ينصح بالإتجاه نحو التعليم التقني والمهني، خاصة أنه جزء لا يتجزأ من التعليم الثانوي. لم يكن مؤسسات التعليم، وخاصة التعليم الثانوي موزعاً توزيعاً بحيث يكون متاحاً لجميع المهاجرين الداخليين على قدم من المساواة مع السكان الأصليين، ولم تعتمد الدولة السودانية مناهج متنوعة ومبتكرة لتوفير التعليم الثانوي في مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية، وعجزت كذلك في اتخاذ تدابير واقعية وملموسة نحو مجانية التعليم الأساس أو الثانوي أو العالي.

من حيث السياسات: إن السياسات المتبعة في العملية التعليمية ليست بالوضوح المأمول، هناك قدر كبير التصريحات الرسمية التي تؤكد مجانية التعليم الأساس على سبيل المثال، ولكنه غير موجود على أرض الواقع. تاريخياً طُبق في السودان سياسات تعليمية مختلفة، ففي مجال السلم التعليمي كان ربيعاً قبل ثورة مايو 1969م بقيادة الرئيس جعفر محمد نميري، وفي فترة مايو «1969 - 1985» أصبح السلم التعليمي بالبلاد سداسياً، وفي عهد حكومة الإنقاذ «1989 - 2011» تحول البلاد إلى نظام الثمان سنوات للتعليم الأساس، لتعود مرة أخرى بعد ثورة ديسمبر 2018، والتي أطاحت بحكومة الإنقاذ في 11 إبريل 2019 إلى السلم السداسي، عدم الثبات في هذه السياسات أربكت وبصورة كبيرة النظام التعليمي في السودان، ليس هذا فحسب، بل ظهرت خلل السياسات المتبعة في المناهج والكتب الدراسية وتدريب المعلمين، وأساليب التدريس، والبنية المدرسية، فضلاً عن الاحتياجات التدريسية وأهداف ورؤية وأولويات محددة وفق خطة تعليمية استراتيجية. إن غياب المعلومات والبيانات التفصيلية يعطي الانطباع بأن هذه السياسات لم تكن مدروسة بالشكل المطلوب، ولم يخصص المال اللازم لتنفيذها، بل تُنفذ كيفما أُنفق، وقد يكون اختياريّاً في بعض الولايات، وأنها شديدة التباين في الزمن المخصص وفي الأهداف كذلك.

من حيث الجودة: تُعرف جودة تعليم أية دولة من خلال ترتيبها وفق المؤشرات المتبعة في القياس، وكل المؤشرات تدل على أن جودة التعليم بالإدارية أو حتى في البلاد كله ليست على ما يرام. وبالنسبة لجودة المعارف المكتسبة من خلال التعليم الأساسي أظهرت الدراسات الدولية تدني التعليم بشكل ملحوظ في مادتي الرياضيات والعلوم عن المعدل العام في الدول العربية (2012). وفي السودان، وبالإضافة إلى الرياضيات والعلوم تُشير نتائج الامتحانات النهائية في السنوات الأخيرة إلى تدني أكبر في اللغتين العربية والإنجليزية. عدم جودة مخرجات التعليم هذه تعود بالدرجة

الأولى إلى عدم فعالية الخطط الدراسية، الافتقار إلى الأنشطة الخاصة بتنمية وتطوير المهارات على جمع المعلومات وترتيبها وتنظيمها وتحليلها وتفسير الظواهر واستخراج ما وراءها من استنتاجات. ويؤدي التدني في تعليم العلوم واللغات إلى عزوف الطلاب عن الانضمام للتخصصات العلمية في مراحل التعليم العليا، وهي ظاهرة شائعة في مؤسسات التعليم العالي السودانية، حيث تتكدر أعداد كبيرة من الطلاب في التخصصات النظرية، ولم يلتحق بالتخصصات العلمية إلا القليل منهم. ومن أسباب تدني جودة التعليم قلة الإنفاق عليه، إذ لم تتجاوز ميزانية التعليم العام 3 % من الدخل القومي في أحسن الأحوال مما إنعكس سلباً على المعرفة بالبلاد.

ثانياً: الصحة:

إن الصحة من منظومات إستبقاء الحياة الأساسية التي لا غنى عنها، وأنها إحدى الحقوق الرئيسية المسلم بها في العديد من المواثيق الدولية. ويشمل الحق في الصحة حريات وحقوقاً على حد سواء، أما الحريات فتتضمن حق الإنسان في التحكم في صحته وجسده، بما في ذلك حريته الجنسية والإنجابية، والحق في أن يكون في مأمن من التدخل، مثل الحق في أن يكون في مأمن من التعذيب، أو إجراء تجارب طبية عليه دون رضاه. أما الحقوق فتشمل الحق في نظام للحياة الصحية يتيح التكافؤ في الفرص أمام الناس للتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (2012). واليوم تطور مفهوم الصحة ليشمل جوانب اجتماعية ذات صلة بمتغيرات كالعنف والنزاعات والصراعات والحروب، وهي المتغيرات التي طالما كانت سبباً من أسباب هجرة المهاجرين الداخليين بالإدارية. من حيث الكفاية: الصحة كمنظومة من منظومات إستبقاء الحياة تقع عبء توفر مرافقها العامة على الدولة، أو النظام الحاكم، عليه أن يؤسس المرافق العامة المعنية بصحة الناس، والرعاية الصحية، ومرافق الإصحاح الكافية والمشافي والمراكز الصحية ويدرب ويؤهل الكوادر الطبية والموظفين الطبيين والفنيين، وكل المطلوبات الضرورية. في إدارية كرري شمال الواقع لا يؤدي ذلك، حيث نجد: مستشفى لكل 750000 نسمة، مركز صحي لكل 22,727 نسمة، صيدلية لكل 37,500 نسمة «جدول رقم 2»، وكذلك ضابط صحة بيئة وضابط صحة ملاريا لكل 750000 نسمة، وملاحظ صحة لكل 375000 نسمة، ومساعد ملاحظ صحة لكل 68,181 نسمة، عامل صحة لكل 187,500 نسمة، وملاحظ ملاريا لكل 375000 نسمة، ومساعد ملاحظ ملاريا لكل 150000 نسمة «جدول رقم 3». كل هذه الدلائل توضح أن المرافق الصحية بالإدارية ليست كافية.

من حيث الإمكانية: الأصل هو: أن يكون بمقدور الجميع الوصول إلى المرافق والخدمات ذات الصلة بالصحة داخل حدود الإدارية على الأقل دون تمييز، ودون العوائق المادية حتى للفئات الضعيفة والهشة اقتصادياً في المجتمع، كما يتضمن الإمكانية القدرة على تحمل النفقات الصحية والسداد على أساس مبدأ الإنصاف بحيث لا يتحمل الفقراء عبء نفقات صحية لا تتناسب مع مقدرتهم عند مقارنتهم بالأغنياء أو القادرين على ذلك اقتصادياً، ويتضمن كذلك إمكانية الحصول على المعلومات المتصلة بالمسائل الصحية الشخصية. الواقع أن سكان الإدارية، وتحديد المهاجرين الداخليين منهم يشكون مُر الشكوى من عدم الإمكانية في تحمل المصروفات الصحية العالية التي

تبدأ من رسوم مقابلة الطبيب إلى الفحص والتشخيص، ثم الأدوية التي تشهد أسعارها تصاعداً جنونياً كل شهر تقريباً.

من حيث القابلية:

تُلزم قوانين ولوائح ونُظم المرافق الصحية في البلاد احترام ثقافة الأفراد والجماعات والمجتمعات والأقليات وأخلاقيات مهنة الصحة وبشكل يراعي التقيد بالسرية. هذه القوانين سارية المفعول، ولم يشترك مهاجر داخلي من ذلك.

من حيث السياسات: يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009 إلى أوجه القصور في النظم الصحية في الوطن العربي هي (2099)، عدم الإنصاف في تقديم الخدمة الصحية، وعدم كفاية التمويل، ونقص الموارد وتدني مستوى الأداء، وإشكالية الإدارة في النظم الصحية، وافتقار الرؤية الواضحة لمحددات الصحة الأساسية، وأخيراً عدم المساواة في توزيع المهنيين والمعاونين الصحيين. تُعاني الإدارية من عدم توفر الرعاية الصحية الأولية رغم سياسة السلطات الصحية التي تستهدف علاج الأطفال من هم دون الخامسة مجاناً. المشكلة الأساسية هي أن هذا الامتياز لا يشمل إلا القليل من الأدوية، وهناك صعوبات مالية كبيرة في تمويل قطاع الصحة، فالحكومة ترصد مبالغ لا تذكر نسبياً للقطاع. وتعاني النظام الصحي بالإدارية ضعف في القدرات لغياب عنصر التدريب والتأهيل، عدم ملاءمة البنية التحتية، وإيلاء الصحة العامة القليل من الإهتمام من صانع القرار، وبيروقراطية قاصرة. وفي السنوات الأخيرة أشارت بعض التقارير إلى أن في السودان يقل عدد الأطباء عن 50 لكل 100000 من السكان، وربما يكون هذا مؤشراً مهماً في التوجهات الرسمية الرامية إلى تأسيس كليات طب في معظم الجامعات السودانية التي أنشأت في الثلاثين سنة الأخيرة وما تبع ذلك من إعادة تموضع بعض المستشفيات والمراكز الصحية بحضر وريف ولاية الخرطوم.

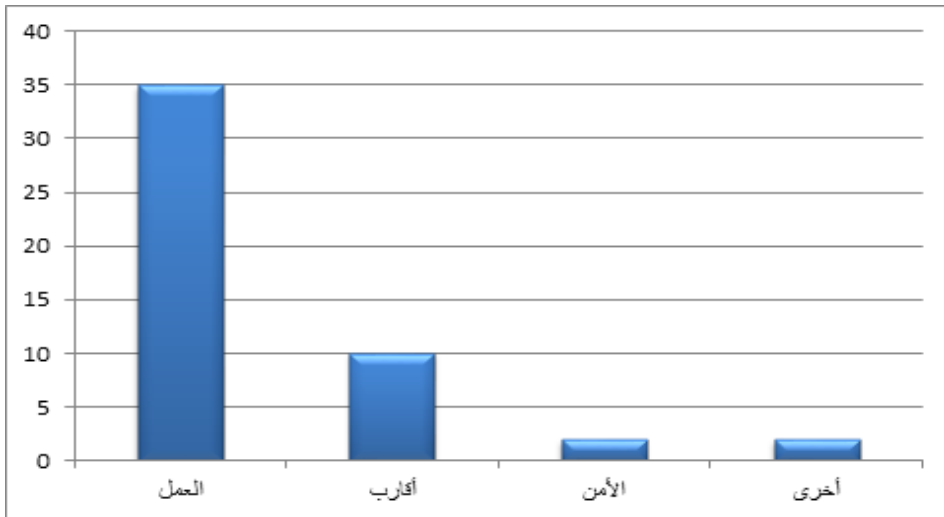
من حيث الجودة: يرى الباحث أن المرافق والخدمات المرتبطة بالصحة كمنظومة من منظومات إستبقاء الحياة غير مناسبة وذات نوعية غير جيدة قياساً على قلة المؤسسات الصحية من مستشفيات ومراكز صحية وشفخانات والكوادر الصحية والفنيين والمهنيين والموظفين الطبيين الماهرين «الجدولين 2 و3»، وقلة وغلاء أسعار مستلزمات العلاج والإصحاح البيئي المناسب.

ثالثاً: العمل:

من المعروف على نطاق واسع أن غالبية الأشخاص المهاجرين يعيشون في مستوى خط الفقر أو دونه وأن الفئات ذات الدخل المنخفض تتأثر على نحو غير متكافئ بالكوارث المرتبطة بالطقس (2015)، وكمنظومة من منظومات إستبقاء الحياة، تعتبر العمل حاجة، بل حق أساسي للإنسان. والعمل حق اقتصادي اجتماعي مزدوج، ولأن العمل المنتج لا يساعد على توليد الدخل فحسب، بل هو في الوقت نفسه يحمي الإنسان من حالة التعطل التي تؤثر على وضعيته الاجتماعية، وتؤثر على معنوياته، ويشمل العمل جميع أشكاله، الحر منه والمأجور، ومن حق كل فرد أن يقرر بحرية قبول العمل، بمعنى عدم إرغامه، وأن ينتفع بنظام حماية يضمن لكل عامل إمكانية الحصول على عمل، ويُقر بحق كل فرد في ألا يُحرَم من العمل ظلماً (2012). وبالرغم من أن 71 % من عينة البحث

هاجروا داخلياً إلى أم درمان وإلى إدارية كرري شمال بحثاً عن العمل (الشكل رقم.....)، إلا أن معظمهم لا يعمل في ما لا يليق حيث تُغيب شروط العمل وربما الأجر المناسب، خاصة إذا علمنا أن 22 % من المهاجرين الداخليين من حملة الشهادات الجامعية، و44,9 % من حملة الشهادة السودانية، و20 % من حملة شهادة الأساس. ومن حيث الأعمار، فالأصغر عمراً من عينة البحث يبلغ من العمر 26 عاماً، وأكبرهم سنّاً 80 عاماً، ومن هم في سن العمل «26 - 65» عددهم 43 من العينة، بنسبة 88 %. أما متوسط أعمار عينة البحث 49 عاماً ممّا يؤشر إلى أن البحث عن فرص العمل بإدارية كرري شمال من أهم المبررات التي أدت إلى هجرتهم داخلياً.

شكل رقم(1) مبرر الهجرة إلى مدينة أم درمان



من حيث الكفاية: لا توجد فرص عمل كافية للقوى العاملة بأم درمان أو الإدارية، كما أن الفرص المتاحة لا يسمح للعمال بإعالة أنفسهم وأسرهم لضعف العائد المادي منه. لم يتغير الواقع الاقتصادي للمهاجرين الداخليين بالإدارية عن ما كان عليه الحال قبل الهجرة إلا بالنذر اليسير، يحدث هذا في الوقت الذي هاجر فيه 71 % من عينة البحث داخلياً بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية في المنطقة الطاردة، تتفق هذه الحقيقة مع مسوحات الهجرة العالمية التي تُركز على الأسباب الاقتصادية على أنها الأهم. وبناءً على مسح الهجرة لعام 2004 حوالي 69 % من الهجرات الداخلية تعود للأسباب الاقتصادية (2008)، وكذلك يتماشى مع تقرير الهجرة الدولية لعام 2020، إذ تذهب التقديرات إلى أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ زهاء 272 مليون شخص في العالم لثلاثهم مهاجرون من أجل العمل (2020). يواجه هؤلاء المهاجرين الداخليين إشكاليات اقتصادية عديدة ناجمة عن قلة فرص العمل، وإن وجد فبأجر ضعيف لا يغطي حاجة الأسرة من مستلزمات الحياة. يعمل معظم المهاجرون في العمل الحر غير المنظم مما يعرضهم لمخاطر غير محسوبة إذا ما قدر لأحدهم أن يُصاب بإحدى إصابات العمل بسبب القصور في معايير السلامة المهنية، كما أن الكثير

من المؤهلين منهم» الجامعيون» لم يتمكنوا من الحصول على وظائف تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم. من حيث الإمكانية: لا يوجد تمييز في إمكانية الوصول إلى العمل أو الوظيفة، كما لا توجد حماية للمهاجرين الداخليين من خلال تسكينهم وتوفير فرص العمل لهم.

من حيث القابلية: تتعلق القابلية بحق المهاجر الداخلي في أن توفر له شروط عمل عادلة، وحق اختيار العمل وقبوله به بحرية، وحقه في السلامة وتنظيم نفسه للمطالبة بحقوقه. ولضيق فرص العمل بالإدارية وجد معظم المهاجرين الداخليين أنفسهم مجبرين لقبول عمل لا تحقق طموحاتهم ولا تسد رمقهم، ولا يختلف عن البطالة إلا في القليل من السمات.

من حيث السياسات: السياسات المتبعة لا تراعي الصعوبات الكبيرة التي تواجه المهاجرين الداخليين في الحصول على فرصة عمل، ومن ثم هناك أهمية لإعتماد وتنفيذ سياسات وطنية لتوفير ما يلائم من عمل للفئات الضعيفة والمهمشة وفي مقدمتهم المهاجرين الداخليين. وعلى العكس من ذلك فإن السياسات المحلية تركز على أساس محاربة ومطاردة الأعمال غير النظامية كالتجارة الجائلة والذي يعمل فيها غالبية المهاجرين الداخليين، وخاصة الشباب منهم من خلال المطاردات والملاحقات بمصادرة السلع والأدوات.

من حيث الجودة: العمل الذي يتسم بالجودة هو الذي يضع حماية كافية للمهاجر الداخلي، ويراعي ضعف عدد الفرص المتاحة له، ويهتم بالمشاكل الكبيرة التي تواجهه، وتنفيذ سياسات يقف من وطأة الهجرة عليه مع ضرورة استنباط خطط عمل وطنية تهتم بالمبادئ الخاصة بالمهاجرين الداخليين، واتخاذ كافة التدابير التشريعية وغير التشريعية المناسبة. ولا يعتقد الباحث أن هذه المعايير والشروط متوفرة في حالة إدارية كرري شمال، ومن ثم لا يمكن القول بأن العمل فيها يتسم بالجودة.

رابعاً: السكن الملائم:

يمتد مفهوم السكن الملائم ليشمل الجدران الأربعة للغرفة والسقف الذي يستظل به الإنسان. فالسكن ضرورة أساسية من ضرورات المعيشة الصحية السوية، إذ أنه يلبي حاجات نفسية عميقة للتمتع بالخصوصية، وبمكان مقصور على الشخص وحده، وحاجات مادية للتمتع بالأمن والاحتماء من عوادي الطقس، كما يلبي أيضاً الحاجة الاجتماعية إلى وجود أماكن تجمع أساسية تنشأ فيها العلاقات وتزدهر. كما يقوم المسكن بدور مهم كذلك في كثير من المجتمعات بإعتباره مركزاً اقتصادياً تجري فيه أنشطة تجارية أساسية. وتنصح لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول بالألا تُفسر السكن تفسيراً ضيقاً أو تقليدياً على أنه مجرد وجود سقف فوق رأس الإنسان أو سلعة، بل ينبغي النظر إليه بإعتباره حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة (2012). وفي منطقة البحث يُمكن قراءة السكن كمنظومة من منظومات إستبقاء الحياة وفقاً لما يلي:

من حيث الكفاية: لا يتمتع بعض المهاجرين الداخليين بالحيازة القانونية لمساكنهم المتواضعة ضد الإخلاء الجبري وغيره من أخطار التهديد، ولا يتوفر الخدمات والمرافق اللازمة للصحة والأمن

والراحة والتغذية، ولا يمتلك نفرٌ منهم تكلفة تشييد مأوىٍ يأويهم، ويسكن بعضهم مساكن تفتقر للمساحات اللازمة لساكنيه، وقد لا يوفر الحماية المطلوبة من الأحوال الطبيعية من رطوبةٍ وبردٍ ومطرٍ وحراةٍ.

من حيث الإمكانيات: لم يكن السكن الملائم متاحاً لجميع المهاجرين الداخليين، وهم الذي كان يتعين ان يكون لهم الأولوية في التمتع بالسكن الملائم باعتبارهم من الفئات المهمشة والضعيفة. أجبر الكثير منهم للسكن في الأطراف، وفي مساكن غير معترف بها قانونياً، أو ما يسمى محلياً بالسكن العشوائي، الي يغلب على مادة بنائه الصفيح والخيش والطوب اللبن، وتعتبر طريقة البناء والمواد المستخدمة فيه عن حالة الفقر والعوز الذي يعيشه المهاجرون الداخليون.

من حيث القابلية: لم تكن هناك الكثير من الخيارات لدى المهاجرين الداخليين في القبول أو الرفض فيما يتصل بالواقع السكني لهم، فموقع المسكن للكثيرين منهم لا يتيح سهولة الوصول إلى المرافق الخدمية المختلفة، ولا الاستفادة من خبرات العمل، ومن ثم فإن الترحيل والتنقل يفرض ضغوطات شديدة على ميزانيات أسر المهاجرين الداخليين الفقيرة.

من حيث السياسات: ونسبة لعدم وجود سياسات داعمة للجماعات المهاجرة والفقيرة والضعيفة، فإن الحالة السكنية لهذه الشرائح آخذة في التدهور. تعتمد السلطات المعنية سياسة أساسها الإخلاء القسري لما تعتبرها مساكن عشوائية أو غير قانونية « المساكن خارج إطار التخطيط والخطط السكنية». وفي ظل السياسات الاقتصادية المتبعة في السودان القائمة على أساس السوق الحر الذي جعل السكن في الحضر يقوق مقدرة السكان ذوي الدخل المحدود، أو حتى متوسطي الدخل إذ صارت السوق هي التي تحدد أسعار السكن الجاهز والأراضي السكنية، أصبح من العسير جداً على فئات كبيرة من السودانيين، وبالأخص المهاجرين داخلياً الحصول على سكن ملائم، خلاصةً بعد إنقلاب 25 أكتوبر 2021، حيث تدهور الاقتصاد بشكل أكبر مما كان عليه في السابق، والتراجع المخيف لسعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي أدى إلى إرتفاع الإيجارات بصورة غير مسبقة في ولاية الخرطوم مما يُلقي على كاهل السلطات المختصة إتباع سياسات تمييزية لصالح المهاجرين الداخليين حتى لا يزدادوا فقراً على فقرهم وبؤساً على بؤس حالهم. وبعد ثورة ديسمبر 2018 لم تُتبع سياسة واضحة في هذا المجال حيث تراجع دور الدولة في بناء السكن الاقتصادي، وسيطرت القطاع الخاص على سوق المساكن، إضافةً إلى غياب أو ضعف التشريعات واللوائح والقوانين المرتبطة بسياسات الإسكان، كل هذا زاد الأمر ضغطاً على إباله.

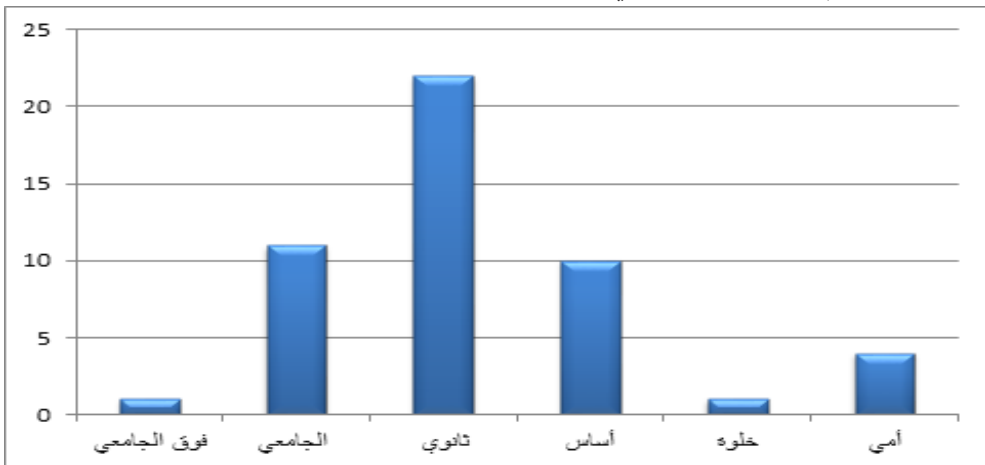
من حيث الجودة: يفتقر السكن كمنظومة من منظومات إستبقاء الحياة إلى الحد الأدنى من الجودة. تقع معظم مساكن المهاجرين داخلياً في الأطراف، ونظراً لحالة الفقر الذي يعيشه هؤلاء فإن معظم هذه المباني لم تُصمم للمستقبل، وتفتقر للخدمات الأساسية كالمياه النظيفة، والكهرباء والأمن والتعليم والصحة، وأتت لمستوطنات غير نظامية بالجودة.

إختبار الفرضية:

يفترض البحث أن: الأغلبية من أرباب أسر المهاجرين الداخليين من العينة لا يُمانعون في الدمج في مجتمع الإدارية عوضاً عن العودة إلى منطقة الأصل. الإدماج الاجتماعي هو عملية تهدف إلى تغيير الآليات التي تنطوي على تمييز في المجتمع، والتي تضع فئات أو مجموعات سكانية معينة في وضع مجحف، وتحرمهم من فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن مكاسب استراتيجيات الحد من الفقر، ومن الوسائل التي تُساعدهم على تحسين نوعية حياتهم (عوض: 2012). لقد ثبتت صحة الفرضية، إذ أن 84 % من عينة البحث يرغبون بالدمج في مجتمع المنطقة المُستقبلية، وعلى إستعداد للتخلي عن تلك العادات والتقاليد الريفية التي قد لا تتماشى والحياة الحضرية. ومما ساعد على ثبوت هذه الفرضية في تقدير الباحث عاملين أساسيين هما:

الأول: نجد أن 71 % من عينة البحث تُفضل الاستقرار بالإدارية للتحسن النسبي في المرافق الخدمية عن ما هم موجود بولاياتهم الطاردة.

الثاني: المستوى التعليمي المتقدم لمعظم أرباب أسر عينة البحث «الشكل رقم (2).
شكل رقم (2): المستوى التعليمي لأرباب أسر العينة



يُشير الشكل إلى أن من هم في مستوى تعليمي فوق الجامعي أو جامعي أو ثانوي تبلغ نسبتهم 69 % من أرباب أسر عينة البحث مما سهل من قبول فكرة الدمج لأن كل ما تقدم المستوى التعليمي للفرد كلما أصبح أكثر تقبلاً وأفضل تعاملًا مع الأفكار الجديدة.

يعتقد البحث أن مدى أثر الهجرة الداخلية على منظومات إستبقاء الحياة بوحدة إدارية كرري شمال قد بلغ مدىً بعيداً يُعبر عن عجز هذه المرافق عن الوفاء بحقوق كل السكان في واقع يتسم بالزيادة السكانية بسبب الهجرة مع ثبات في عدد وسعة المرافق الخدمية، ويرى الباحث أن الهجرة الداخلية إنما هي نتيجة أساسية لحالة اللامساواة في توزيع الدخل الذي يؤدي الفقر، وخاصة فقر الدخل، وهو الذي يُحدد مستوى رفاه الأفراد على أساس دخلهم، وبما يتوفر

له من سلع وخدمات بناءً على الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد، وكذلك نتيجة حتمية للتغيرات البيئية الناجمة عن الصراعات وتغير المناخ وقصور سياسات وإجراءات رسمية. ففي حالتي اليمن ودارفور، حيث أُستشهد بالتغيرات البيئية كعوامل رئيسية في دفع الهجرة والصراع، لم يكن تغير المناخ كافياً، وإن كان شرطاً ضرورياً لتفسير النزوح القسري والنزاع هناك.. بينما كانت السياسات والإجراءات أو التقاعس من الحكومتين اليمنية والسودانية هي العوامل الحاسمة في خلق الظروف لشح الموارد التي أدت إلى النزوح طويلة الأمد في هاتين الحالتين (2022). وإذا ما أرادت السلطات السودانية تحسين حياة المهاجرين داخلياً مستقبلاً، عليها الأخذ بثلاثة أسباب هي:

1- محاربة الفقر:

يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالهجرة الداخلية في الإدارية، إذ هاجر إليها داخلياً 71 % من المهاجرين بحثاً عن العمل تفادياً للفقر. صار من المعروف يقيناً أن الفقر يلوث البيئة ويُدمر الموارد الطبيعية. إذ أن الفقراء في صراعهم من أجل البقاء يجورون على الطبيعة ويتسببون في فقدان الكثير من عناصرها التي ليس من السهل، أو ليس من الممكن تعويضها، ما يؤدي إلى النيل من قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستدامة (2014). إن الفئات الهشة والفقيرة تعاني أكثر ما تُعاني من المخاطر والمجازفات والكوارث البيئية لأن قدرتهم على مواجهة الأضرار البيئية أقل بكثير من قدرة الفئات الغنية أو المقتردة. وإذا ما أُريد التقليل من معدلات الهجرة الداخلية إلى مدينة أم درمان، أو حتى ولاية الخرطوم يلزم العمل على محاربة الفقر الريفي من خلال تمليك أهل الريف وسائل كسب العيش الزراعي والحيواني. ففي الجبال الزراعي ينصح بزيادة وإسراع وتيرة التمويل الأصغر بتشجيع صغار المزارعين وتمويلهم بالقدر الذي يُمكنهم من إنتاج ما يكفيهم من مواد غذائية زراعية أولية على أن يبدأ برامج التمويل بـ سكان الريف الأكثر فقراً «التنمية الريفية المتكاملة». وفي المجال الرعوي من الأفضل تزويدهم ببضع رأس من الأغنام للاستثمار على أن يرد الريفي المستفيد من هذا البرنامج هذه الأغنام في وقت لاحق حسبما يكون الإتفاق. يرافق هذه الخطوات نشر ثقافة الاستثمار والمزايا التنموية التي يُمكن أن تنجم عن الاستقرار في الريف لكي يقتنع الريفيون بهذا البرنامج لضمان نجاحه بالقدر الذي يُمكن أن يُقلل من وتيرة الهجرة الداخلية الحالية. ومحاربة الفقر لا يكون إلا من خلال سد الفجوات الإنمائية وإصلاح النظم الأيكولوجية الحيوية ومساعدة السكان على التكيف التي تؤدي إلى تخفيض حجم الهجرة الداخلية (2021).

2- الأخذ بنموذج التنمية البشرية:

لماذا هذا النموذج؟ لأنه يستند على مبادئ رئيسية كاحترام حقوق الإنسان وعدم المساس بها، والمساواة والعدالة والاستدامة والكفاءة، ولأنه يتعامل مع منظومات إستبقاء الحياة على أساس أنها ركائز أساسية لتمكين الناس، ولأنه يركز على تنمية وتطوير قدرات البشر وتنويع خياراتهم، كما يولي نموذج التنمية البشرية قضية الحوكمة إهتماماً خاصاً، وأخيراً يطالب النموذج الحكومة القيام بوظائفها الأساسية في العناية بالبشر. يرى الباحث أن اعتماد مثل هذا النموذج في منطقة الأصل من المرجح أن يُقلل من الهجرة الداخلية إلى المنطقة المُستقبلية.

3- العدالة الاجتماعية:

تُعرف العدالة الاجتماعية بأنها: تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى (2014). وعلى الرغم من مثالية هذا المفهوم، إلا أنه من المهم الأخذ بالفكرة وتطبيق ما يُمكن تطبيقه على حالة الهجرة الداخلية بإدارية كرري شمال لمعرفة مدى اقتراب المجتمعات المصدرة للمهاجرين الداخليين من العدالة الاجتماعية أو ابتعاده عنها. يعتقد الباحث أن الريف السوداني أو معظمه بعيد كل البعد عن هذه المعايير ما يحتم الاستناد إليها نحو تحقيق الغايات التي من شأنها تقليل نسبة المهاجرين الداخليين إلى محليات مدينة أم درمان عامة وإدارية كرري شمال خاصة، كما أن نجاح برامج الهجرة الداخلية القائمة على أساس العدالة الاجتماعية تعتمد على نُظم معلومات شاملة ودقيقة، ليس فقط عن سوق العمل فحسب، بل يشمل مسوحات التعليم والصحة والسكن والعمل والأمن ومصادر الطاقة والمياه. إن سوء إدارة هذه المتغيرات الثلاث هو الذي أعاق تحسين مستوى حياة المهاجرين داخلياً إلى الوحدة، وهو الذي قلل من قدرتهم في مواجهة الفقر وتداعياته، كما أن قصور المرافق الخدمية وضعف فرص العمل والعائد منه وإحباط بعضهم بسبب عدم تحسن حياتهم وواقعهم المعيشي في المنطقة المُستقبلية جعلهم يرفضون الاندماج فيها.

الخلاصة:

تُهيمن أصوات العلماء والأكاديميين والسياسيين والممارسين في مجال التنمية على النقاش بشأن تغير المناخ، ومع ذلك فالمعارف المحلية والقيم والمعتقدات عناصر أساسية إذا ما أردنا معالجة قضية المُجتمعات المتضررة (2015). يلزم معالجة قضايا المجتمعات المتضررة، في المنطقتين المُرسلة والمستقبلية من خلال دراسة أنماط المهاجرين الداخليين. هناك نوعان منهم، المهاجرين الداخليين الطوعيين والمهاجرين الداخليين المُجبرين. 84 % من عينة البحث هاجروا داخلياً طوعاً من 13 ولاية سودانية من جملة ولايات السودان البالغ عددها 18 ولاية لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أخرى. أما 16 % الذين هاجروا قسراً إلى إدارية كرري شمال فهم من ثلاث ولايات هي جنوب كردفان والولاية الشمالية وولاية شمال كردفان. المهاجرين من الولاية الأولى بسبب الحروب والصراعات علماً بأن منطقتهم الأصل وتسمى «أبوكرشولا» سبق وأن شهدت معارك كبيرة بين القوات المسلحة السودانية وحركات الكفاح المسلح المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية

في عام 2018، أما المهاجرين من قسراً من الولاية الشمالية فبسبب الأوضاع الاقتصادية وبحثاً عن فرص عمل مناسبة في المنطقة المستقبلية، والذي هاجروا قسراً من ولاية شمال كردفان فلهم أسباب أخرى مختلفة غير التي ذكرت. يرى 71 % من المهاجرين الداخليين إلى مدينة أم درمان وإدارية كرري شمال توفر فرص للعمل بها أكثر من غيرها من الإداريات الأخرى بمحليات مدينة أم درمان المختلفة. لم يجد 31 % من المهاجرين الداخليين بإدارية كرري شمال ما كانوا يتوقعونه من تلبية لحقوقهم وحاجاتهم الأساسية كالعمل والإقامة الآمنة وسهولة الوصول والحياة الكريمة وظروف معيشية أفضل من تلك التي بمنطقة الأصل ومع يعتقدون بأن الحياة في الإدارية أحسن حالاً من مناطقهم الأصلية. وبالرغم من التردّي والنقص الواضح في المرافق الخدمية مقابل الأعداد المخدومة «جدول رقم 2»، إلا أن 69 % من العينة راضون عن ما وجدوه من مرافق خدمية في الإدارية، وعندما لا يكون من الممكن تجنب التنقل، بمقدور تدابير التكيف أن تساعد الناس على التنقل طوعاً وبكرامة قبل أمد من وقوع حالة الأزمة (2015)، الأمر الذي يعني أن الحال أسوأ حالاً في الولايات المختلفة التي كانت تأوي هؤلاء المهاجرين الداخليين، وما يؤكد ذلك يعتقد 73 % من عينة البحث أن أوضاعهم الجديدة في إدارية كرري شمال بمحلية أم درمان صارت أفضل مما كانت في ولاياتهم مما يُعزز من بؤس وكدر الحياة في الولايات بسبب فقدانها لأدنى مقومات إستبقاء الحياة، خاصة الأمن الذي يُشكل هاجساً كبيراً للسودانيين في السنوات الأخيرة، وحتى بعد إندلاع ونجاح ثورة ديسمبر 2018 بالإطاحة بحكومة الإنقاذ، وتوقيع إتفاقية سلام جوبا بين الحكومة الإنتقالية وحركات الكفاح المسلح في أكتوبر 2020 لم ينعم السودانيون، ولا حتى في عاصمتهم القومية «الخرطوم» بالقدر الذي كانوا يتوقعونه من الأمن.

شكر وعرفان:

لم يكن ممكناً إعداد هذا البحث لو لا المساعدة الكبيرة للعديد من الأفراد. يشعر الباحث بالإمتنان على نحو خاص لما قامت به الدكتورة إخلاص خوجلي بقسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بحري وزوجها لمساعدتهما في توزيع الإستبيان على المبحوثين، ثم العديد من الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بموضوع البحث.

الهوامش:

- (1) رماح بابكر محمد أحمد، الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية بولاية الخرطوم، جامعة النيلين، 2016، ص 23،
- (2) أم سلمة العشا، الهجرة الداخلية زيادة مضطردة بولاية الخرطوم، نشر في الإنتباهة يوم 12/9/2012.
- (3) إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، بيروت، 2014، ص 228،
- (4) - جاد الرب خضر الخواض، الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني: الأنماط والآثار، الخرطوم، 2013، ص 160 _ 167 .
- (5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009، ص 16،
- (6) سعاد عثمان، تكامل المنهجية عند أحمد أبوزيد، الكويت، 2013، ص 29.
- (7) مُحسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، القاهرة، 2012، ص 122،
- (8) دعاء غانم، بحث عن الهجرة الداخلية والخارجية في الموقع <https://com.huatoky.com>، 2021، ص 4،
- (9) هبة عبدالقادر موسى، الهجرة الداخلية وأثرها على التنمية البشرية المتوازنة بين الريف والمدينة - دراسة حالة ولاية الخرطوم 1990 - 2000، الخرطوم، ص 17،
- (10) هيمينا فلوريس، ساموا: المعارف المحلية وتغير المناخ وتحركات السكان، جامعة أكسفورد - مركز دراسات اللاجئين، 2015، ص 59،
- (11) كوكو وارنر ووالتر كالين وسوزان مارتين ويوسف ناصيف، خطط التكيف الوطنية والتنقل البشري، جامعة أكسفورد - مركز دراسات اللاجئين، 2015، ص 8،
- (12) غلوسيا بوير وماثيو ماكينون، التنمية ومخاطر التهجير، جامعة أكسفورد - مركز دراسات اللاجئين، 2015، ص 21،
- (13) راشيل فورلو، أزمة المناخ والنزوح: من الالتزامات إلى العمل، جامعة أكسفورد - مركز دراسات اللاجئين، 2022، ص 24،
- (14) وكالة السودان للأنباء، نُشر في يوم 17 يناير 2013.
- (15) تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، ص 3.
- (16) منظمة العمل الدولية، التقرير القطري عن السودان - تقييم هجرة العمالة وحوكمة التنقل في منطقة الإيقاد، أديس أبابا، 2020، ص 29،
- (17) Michael J. Greenwood, Internal Migration in Industrial Countries, in International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition), 2015, p 12,
- (18) Philip Rees, Demography, in International Encyclopedia of Human Geography, Second Edition, 2020,
- (19) Vinh Dao Quang, Viet Nam : Workers in Transition, in Globalization, Flexibilization and Working Conditions in Asia and Pacific, 2008, p 24,
- (20) World Bank, Groundswell report, Part2, 2021, p 36,